آلية تقوية البناء السياسي للثورة

مركز الحوار السوري

ديسمبر 2015

ملخص تنفيذي:

يشير مصطلح البناء السياسي عادة إلى المفهوم الشكلي أو البنيوي الذي يتضمن المؤسسات والهيئات والمنظمات ذات البعد السياسي في المجتمع، وإلى المفهوم الموضوعي الذي يشمل الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة.

عانت الثورة وما تزال من ضعف في بنيانها السياسي سواء على المستوى البنيوي، حيث لم تستطع "المؤسسات والهياكل" العاملة في المجال السياسي الثوري من إثبات فعاليتها في رسم الخط السياسي للثورة وتمثيلها، أم على المستوى الموضوعي، فقد فشلت غالبية محاولات القوى والأجسام السياسية في الوصول إلى رؤى سياسية ناضجة تعبر عن الثورة وأهدافها.

إلا أن ذلك لم ينف من نجاح بعض المحاولات: موضوعياً، كوثيقة المبادئ الخمسة وبيان الرياض. وبنيوياً، كالهيئة العليا للمفاوضات.

قدمت الورقة بعض الآليات التي نعتقد بقدرتها على تقوية البناء السياسي للثورة في كلا المجالين، وقد خرجت بأهم النتائج التالية:

1- يعد الحشد الشعبي من أهم الوسائل القادرة على تقوية البناء السياسي موضوعياً وبنيوياً.
2- من أهم آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي: الإعداد للجواب على أسئلة "كيف ولماذا"، وضرورة التوافق على الأمور الخلافية المهمة، وعدم التركيز على المضامين السياسية غير الضرورية.
3- من أبرز التحديات التي تعترض تقوية البناء السياسي الموضوعي في حالة المضي بالحل السياسي، التدخلات الدولية والإقليمية، وعدم مرونة الخطاب السياسي والأيديولوجي لدى بعض التيارات والقوى السياسية، وضعف إدارة الخلافات السياسية البينية الناجم عن ضعف الخبرة السياسية.
4- في حالة فشل الحل السياسي والعودة إلى الحل العسكري، يجب التركيز موضوعياً على بناء إعلان دستوري للمناطق المحررة تدريجياً، يبدأ من النقاط المتوافق عليها وينتهي بأكثرها جدلاً.
5- ثمة خيارات متعددة لتقوية البناء السياسي الهيكلي للثورة، لكل منها إيجابياته وسلبياته.

مقدمة:

يشير مفهوم البناء السياسي عادة إلى المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تشكل – مجتمعة- النظام السياسي في الدولة (المفهوم الشكلي أو البنيوي)، لكنه يشمل –في نظر البعض- الثقافة السياسية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع (المفهوم الموضوعي)[1].

بإسقاط هذا التعريف للبناء السياسي على الثورة السورية، يمكن بيان مفهوم "البناء السياسي للثورة السورية" بأنه: مجموعة المؤسسات والمنظمات المؤثرة في المسار السياسي، والتي نشأت ومارست نشاطها في ظل الثورة، إضافة إلى مجموعة المفاهيم والقيم السياسية التي كرستها الثورة".

من الناحية البنيوية، شهدت الثورة ميلاد العديد من المؤسسات والهياكل ذات الأثر السياسي ابتداء من التنسيقيات مروراً بالمجلس الوطني والائتلاف والمكاتب السياسية للفصائل وانتهاء بالهيئة العليا للمفاوضات، ولم تشذ هذه الكيانات عن القاعدة الأساسية التي وصمت البناء السياسي السوري منذ تشكيل الكيان الجمهوري، وهي: الضعف والترهل.

أما من الناحية الموضوعية، على الرغم من بساطة الشعارات التي نادت بها الثورة إبان انطلاقها "إسقاط النظام وبناء دولة الحرية والكرامة"، فقد فشلت الثورة إلى حد كبير في بلورة إجابات عن أهم القيم والمفاهيم التي تتبناها تجاه القضايا الأساسية مثل (شكل الدولة، المواطنة، الأقليات، الديمقراطية، المساواة...إلخ). إلا أن ذلك لا ينفي نجاح بعض المحاولات في تشكيل مبادئ سياسية أولية للثورة كوثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية.

عندما نتحدث عن آلية تدعيم البناء السياسي للثورة، فهذا يعني البناء على شيء موجود وليس الابتداء من الصفر و"اختراع العجلة من جديد" كما يقال. من هذا المنطلق تهدف هذه الورقة لبيان الخيارات المتاحة أمام القوى الثورية بمختلف توجهاتها واختصاصاتها لتدعيم البناء السياسي وتقويته بما يخفف من أسباب النزاع والاختلاف بينها لاحقاً.

ليس المقصود بهذه الورقة تقديم رؤى سياسية موضوعية، فهذا الأمر يحتاج إلى دراسات متعددة ومستقلة، بقدر الإشارة إلى عدة آليات يمكن من خلالها الوصول إلى هذه الرؤى، وبناء هياكل سياسية قوية أو على الأقل قابلة للحياة.

قسمنا الورقة إلى قسمين: نتحدث في الأول عن آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة، في حين خصصنا الثاني لبحث آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي للثورة.

[1] د. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، دار خوارزم، الإسكندرية، 2002، ص186.

1- آليات تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة السورية

تعددت الوثائق السياسية الخاصة بالثورة، منها ما صدر عن الأجسام السياسية التي يفترض أنها ممثلة للثورة والقوى السياسية، ومنها ما صدر عن الفصائل العسكرية، ومنها ما صدر عن القوى الدولية، إضافة إلى تلك الصادرة عن مراكز الأبحاث.

غلبت على معظم هذه الوثائق إحدى صفتين، إما أنها تحظى بنوع من التوافق الثوري العام، إلا أنها تكون خاصة بقطاع ثوري معين، كميثاق الشرف الثوري وميثاق مجلس قيادة الثورة. حيث أنهما، وعلى الرغم من تأييد مختلف القطاعات الثورية لهما، كانا خاصين بالفصائل المقاتلة. وإما أنها لم تحظ بتوافق ثوري عام كالرؤية السياسية للائتلاف الوطني.

لعل آخر وثيقتين سياسيتين صدرتا عن القوى الثورية، هما وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية التي صدرت برعاية المجلس الإسلامي السوري، والبيان الختامي لمؤتمر الرياض[2]. ولعل المتابع يلحظ وجود توافق واسع حول هاتين الوثيقتين خصوصاً وثيقة المبادئ، والتي تكاد تحظى بإجماع بين مختلف القوى، كونها اقتصرت على المبادئ الرئيسة قامت الثورة لأجل تحقيقها كإسقاط النظام وبناء دولة العدالة والقانون، ولأنها كتبت بلغة وطنية جامعة تمثل -وفق استقراءنا لمواقف مختلف الجهات الثورية- قاسماً مشتركاً بينها.

يقوم توسيع دائرة التفاهمات السياسية بين مختلف القوى الثورية على عدة افتراضات مهمة، لابد من أخذها بالحسبان، وهي:

1- كلما اتسعت الدائرة السياسية المطلوب التوافق عليها زادت إمكانية الاختلاف، فالتوافق على المبادئ أسهل بكثير من التوافق على التفاصيل.
2- لكل مسار سياسي[3] دائرته وأدواته السياسية الخاصة، فمسار التفاوض والعملية السياسية يتطلب توافقاً حول أدوات ومضامين سياسية محددة تختلف عن تلك المتعلقة بالتركيز على العمل العسكري وبناء المؤسسات واكتساب الشرعية.
3- ثمة آلية ثابتة لتقوية البناء السياسي في مختلف الحالات وهي قضية "الحشد الشعبي للمضامين السياسية"، والتي تحتاجها الثورة سواء أكان التركيز على الحل السياسي أم العسكري؛ فأي مضمون سياسي يحتاج إلى تأييد شعبي يقويه ويجعله راسخاً في العقل الجمعي، بحيث تشعر أية قوة سياسية أو عسكرية تخالفه بأنها خارج الجماعة[4].

---

[2] لم نشر إلى المضامين السياسية التي وردت في الوثائق الدولية (بياني فيينا 1و2 وبيان ميونيخ وقرار مجلس الأمن رقم 2254)، لأن هذه الوثائق والمضامين تمثل توافقاً دولياً أكثر منه تعبيراً عن مصالح الثورة.

[3] نتحدث هنا عن الأدوات والوسائل، أما الأهداف والمبادئ الرئيسة فلا خلاف حولها سواء أكان الحل سياسياً أم عسكرياً.

[4] لعل التأييد الشعبي الأخير لرفع علم الثورة يعطينا نموذجاً واضحاً لدوره في تقوية أي وسيلة سياسية، حيث ساد شعور عام بأن أي قوة تمتنع عن رفع العلم هي قوة تخالف التيار العام الثوري- إن صح التعبير-.

بناء على ذلك، سنوضح الكيفية التي يمكن عبرها تدعيم البناء السياسي الموضوعي للثورة في حال المضي بالحل السياسي، وتلك الخاصة في حال فشل الحل السياسي، والعودة إلى الحل العسكري[5].

1-1- آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي[6]:

تدور المضامين السياسية الخاصة بالحل السياسي في فلك وثيقة جنيف1[7] وما تبعها من قرارات[8] وبيانات دولية[9]، والتي يمكن تلخيصها بما يلي: شكل الدولة المستقبلي- الحكم الانتقالي ومستقبل مؤسسات الدولة خصوصاً مؤسستي الجيش والأمن- الملف الإنساني وإجراءات بناء الثقة- وقف إطلاق النار- الانتخابات- العدالة الانتقالية[10].

تتلخص الآليات اللازمة لتقوية البناء السياسي الموضوعي في هذه الحالة بما يلي:

1- **الإعداد للإجابة على سؤالي: كيف ولماذا:** على الرغم من توافق غالبية قوى الثورة والمعارضة على أهم مبادئ الحل السياسي، والتي أُدرجت في مسودة بيان الرياض[11]، ومختلف الوثائق التي صدرت عن الهيئة العليا للمفاوضات، وآخرها تلك المقدمة إلى ديمستورا في 2016/3/23[12]، مثل: "هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات- إعادة هيكلة الجيش والأمن- الانتخابات- المنظمات الإرهابية- وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها...إلخ).

ما تحتاجه هذه المضامين حالياً، هو الإجابة على سؤالين مهمين: (كيف- لماذا) ولعل أسئلة ديمستورا التي عرضها على وفد المعارضة في جنيف مؤخراً، تتعلق بشكل مباشر بهذين السؤالين: فكيف سيتم تشكيل هيئة الحكم الانتقالية، وما هي صلاحياتها، وكيف سنضمن عودة اللاجئين، وكيف سننفذ الانتخابات، كيف سنعيد هيكلة الجيش والأمن، ومن هي الجهة التي ستشرف عليه، ومن هي الجهات

---

[5] سنتبنى المعيارين التاليين لتحديد أهم المواضيع السياسية التي تحتاج إلى توافق في كلتا الحالتين، وهما:
1- إمكانية التوافق: فالنقاط التي تحوز على أكبر قدر من التوافق مقدمة على تلك الخلافية.
2- الضرورة: فالمواضيع السياسية المهمة والضرورية مقدمة على تلك التي يمكن تأجيلها.

[6] لا شك أن تقوية البناء السياسي الموضوعي للحل السياسي تحتاج إلى جهود متضافرة لأكثر من جهة، ولا يمكن لجهة واحدة فضلاً عن شخص التصدي لذلك، فوضع تصورات ورؤى مشتركة ومبررات موضوعية وقانونية للمواضيع المتعلقة بالحل السياسي كشكل الدولة المستقبلي والانتقال السياسي والانتخابات والإرهاب... إلخ، لا يمكن لورقة مثل هذه أن تسدها.

[7] ينظر: البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا، 2012/6/30.

[8] من أهم هذه القرارات: قرارات مجلس الأمن ذوات الأرقام: 2042 لعام2012، 2043 لعام2012، 2254 لعام2015.

[9] من أهم هذه البيانات: بيان مجلس الأمن بتاريخ 2015/8/17، وبياني فيينا1 بتاريخ 2015/10/30، وفيينا2 بتاريخ2015/11/14، إضافة إلى بيان ميونخ بتاريخ2016/2/13.

[10] ثمة مواضيع لا تختلف حولها الرؤية سواء أكان الحل سياسياً أم عسكرياً كقضية المحافظة على مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة الجيش والأمن وشكل الحكم المستقبلي...إلخ، إلا أننا في هذه الورقة نقوم بترتيب الأولويات. فمثلاً ستكون أولوية الثورة في حال فشل الحل السياسي والعودة إلى الحل العسكري هي محاولة بناء نموذج حكم سياسي قادر على اكتساب الشرعية داخلياً وخارجياً، وليس الخوض في قضايا المرحلة الانتقالية والانتخابات بعد سقوط النظام ...إلخ.

[11] ينظر: مسودة البيان الختامي لمؤتمر المعارضة السورية في الرياض، السورية نت، 2015/12/10.

[12] ينظر: "السورية نت" تنشر بنود المعارضة للحل السياسي: كيف يقضي دي مستورا على مطالب الثورة؟، السورية نت، 2016/3/26.

التي سينزع منها السلاح...إلخ؟ إضافة إلى التبرير القانوني والسياسي لمختلف الأجوبة التي ستقدمها المعارضة حول هذه المبادئ المتفق عليها[13].

2- **ضرورة التو افق على الأمور الخلافية المهمة:** لعل من أهم هذه المواضيع ما يلي[14]:

أ- شكل الدولة ومستقبل الأكراد: فبينما ترى مختلف القوى الثورية ضرورة المحافظة على وحدة سوريا بشكل موحد مع تطبيق اللامركزية الإدارية، إلا أن قسماً مهماً من المكون الكردي يميل إلى تطبيق النموذج الفيدرالي[15].

ب- بند الهوية الإسلامية للدولة: فبعد أن حظي البند بموافقة ما يقارب 80% من الحضور، إلا أنه لم يدرج في البيان الختامي، في ظل وجود تحفظ عليه من قبل طيف محدد من قوى المعارضة، وعدم رغبة الدول الإقليمية "المؤيدة للثورة" في إدراجه[16].

مختلف هذه البنود تشكل نقاط خلافية بين القوى الثورية وهي بحاجة إلى توحيد الرؤى تجاهها وهو ما يجب العمل عليه خلال الثلاثة أشهر القادمة.

3- **عدم التركيز على المضامين السياسية غير الضرورية:** وتشمل سواء تلك التي تحظى بتوافق قوى الثورة والمعارضة أم لا، ولكنها غير ضرورية للمضي في العملية السياسية الحالية، ويندرج تحت هذا القسم مواضيع عدة أهمها[17]: (العلاقة مع الدول الإقليمية، فكرة المبادئ فوق الدستورية، الحفاظ على المعالم الأثرية، ملف التربية والتعليم، ...إلخ).

نعتقد بأن تقوية البناء السياسي الموضوعي في حالة المضي بالحل السياسي ليست بالأمر السهل، حيث تعترضها تحديات عديدة من أهمها:

1- التدخلات الدولية والإقليمية: يزيد من سلبية هذه التدخلات تأثر بعض الأطراف المعارضة والثورية بها، إضافة إلى ارتباطها بشكل مباشر بالتوازنات الإقليمية ومحاورها.

---

[13] يفترض أن الهيئة العليا للمفاوضات قد شكلت لجنة للاستعانة بمختلف الأبحاث والدراسات الخاصة بالثورة السورية للإجابة على هذه الأسئلة، إضافة إلى استكتاب بعض مراكز الأبحاث والكتاب المستقلين في مواضيع محددة، بما يدعمها بأرقام ومبررات قانونية وسياسية أثناء عملية التفاوض.

[14] يبدو أن ملف القضاء وإعادة هيكلته لم تعد مطروحة في الحل السياسي، خصوصاً وأن مختلف الوثائق السياسية التي تبنتها المعارضة قد أكدت على بيان جنيف1 بما تضمنه من المحافظة على مؤسسات الدولة مع إعادة هيكلة الجيش والأمن فقط.

ومع ذلك، وحتى ولو كانت الوثائق السياسية قد أكدت على ضرورة إعادة هيكلة القضاء، فإنه لا يوجد تصور واضح من القوى الثورية تجاه السلطة القضائية والمحاكم التابعة لها، سواء تلك الخاضعة لسيطرة النظام (القضاء الدستوري- القضاء العادي- القضاء الإداري- محكمة الإرهاب) أو تلك الخاضعة للثوار (الهيئات القضائية والشرعية)، وما يتعلق بكيفية دمج الأخيرة بالجهاز القضائي المستقبلي.

[15] لعل من أهم الأدوات التي يمكن أن تتوافق عليها قوى الثورة والمعارضة لحسم هذه القضية هي اللجوء إلى **الاستفتاء الشعبي**، بما يعنيه من تأجيل البت في ذلك إلى حين استقرار الأمور وإمكانية إجراء مثل هذا الاستفتاء.

[16] من الأدوات المهمة في حال عدم التوصل إلى رؤى سياسية مشتركة بين القوى السياسية والعسكرية، هي التوافق على تأجيل البت في هذه الأمور إلى حين إجراء انتخابات حقيقية وكتابة دستور جديد يمثل حقيقة الشعب السوري.

[17] تم الاسترشاد في تحديد هذه المواضيع باتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، واتفاق دايتون الذي أنهى الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك.

من أهم الأدوات التي يمكن اللجوء إليها للتخفيف من سلبية هذه التدخلات: الحوار المستمر مع القوى الإقليمية والدولية، زيادة التوافق الداخلي بين القوى الثورية والمعارضة تجاه أهم القضايا السياسية بما يراعي مصلحة البلد أولاً[18]، ومحاولة التهرب من الضغوط الخارجية بتحريك الشارع الثوري الداخلي[19]، وزيادة نسبة الشفافية مع القوى الثورية والحاضنة الشعبية بخصوص مجمل التحركات السياسية.

2- عدم مرونة الخطاب السياسي والأيديولوجي لدى بعض التيارات والقوى السياسية والعسكرية، مما يصعب الوصول إلى تفاهمات ورؤى سياسية[20].

3- ضعف إدارة الخلافات السياسية البينية الناجم عن ضعف الخبرة السياسية[21] لدى مختلف القوى، والناجم عن حالة القحط السياسي التي عاشتها سورية على مدى خمسة العقود الماضية.

2-1- آليات تقوية البناء السياسي الموضوعي في حال فشل الحل السياسي:

تحتاج الثورة في هذه الحالة إلى تقديم بعض المضامين والأدوات السياسية التي تختلف في أولويتها عن تلك الخاصة بالعملية السياسية. تقوم هذه المضامين والأدوات بالمجمل على متابعة عملية التحرير، وبناء نموذج حكم قادر على كسب الشرعية داخلياً وخارجياً، بمعنى سنكون بحاجة إلى ما يشبه الإعلان الدستوري[22] الذي ينظم الحياة السياسية داخل المناطق المحررة.

تتضمن الإعلانات الدستورية عادة ثلاثة أقسام رئيسة:

1- مبادئ عامة: تتحدث عن شكل الدولة وهويتها ونظام الحكم فيها وشكل العقد الاجتماعي الذي ينظمها (المواطنة عادة) إضافة إلى شكل العلم وتحديد العاصمة.

2- الحقوق والحريات العامة: وتشمل أهم الحقوق والحريات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها الأفراد الخاضعون لسلطة الدولة، والضوابط الرئيسة التي تنظمها.

3- نظام الحكم وشكله: والسلطات الرئيسة التي ستتولى تمثيله (التنفيذية- التشريعية- القضائية).

---

[18] كفتح باب للحوار الهادئ مع بعض الأحزاب والتجمعات القومية الكردية ذات النزعة الانفصالية بقصد الوصول إلى صيغة توافقية حول شكل الإدارة المستقبلي للدولة السورية.

[19] من أبرز الأمثلة على ذلك: التسريبات بخصوص ضغط الولايات المتحدة على الهيئة العليا للمفاوضات في اجتماع كيري مع رياض حجاب بتاريخ2016/1/24، وما تبعه من حركة استهجان واسعة في أوساط الثورة السورية، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى إصدار بيان حول القضية (البيان نشر باللغة العربية فقط ولم ينشر باللغة الإنكليزية).

[20] بدى ذلك واضحاً في انسحاب حركة أحرار الشام الإسلامية من مؤتمر الرياض، وعدم قدرتها على المضي في عملية الحل السياسي على عكس بقية القوى العسكرية.

[21] لعل من أبرز مظاهر هذا الضعف هو طغيان الأمور الشخصية في كثير من الأحيان على المصالح السياسية.

[22] تعارف الفقه الدستوري على تسمية المبادئ والقواعد الدستورية التي تنظم المراحل القصيرة نسبياً بـ (الإعلان الدستوري) تمييزاً لها عن الدستور الذي تتسم قواعده غالباً بالثبات والاستمرار.

تتصف الإعلانات الدستورية عادة بالاختصار وقلة عدد موادها؛ كون ذلك يتناسب مع الدور المنوط بها من تنظيم الحياة السياسية في الفترات الانتقالية التي عادة ما تكون استثنائية وقصيرة، ومن أمثلتها في سوريا الإعلان الدستوري الذي صدر عقب الإعلان عن الوحدة مع مصر عام1958.

في ظل فشل الثورة حتى الآن في بناء هيكل سياسي تنظيمي قوي، والاختلاف بين القوى السياسية والعسكرية، ووجود أراض واسعة مسيطر عليها من قبل تنظيمات عسكرية رافضة لأي هيكل سياسي قابل للحياة (تنظيمي داعش والنصرة)، إضافة إلى حالة الانقسام والحصار التي تعاني منها المناطق المحررة (ريفي حمص ودمشق)، يصعب الحديث عن بناء هيكل حكم سياسي موحد وقوي.

لذلك نعتقد أنه يمكن في هذه الحالة (فشل الحل السياسي والعودة إلى الحل العسكري) بناء إعلان دستوري للمناطق المحررة تدريجياً، بحيث نبتدئ بالمواد الأساسية المتعلقة بالحقوق والحريات العامة (حق الحياة- الحرية الشخصية- حق التنقل- حق العمل- حق التقاضي ..إلخ)، ثم ننتقل إلى وضع رؤية للمبادئ العامة (شكل الدولة وهويتها وعلمها ...إلخ) خصوصاً أن لهذه الرؤى حالياً أسس يمكن البناء عليها، وردت في وثيقة المبادئ الخمسة ومسودة بيان الرياض[23]، ومن ثم الحديث عن الحقوق الأكثر إثارة للجدل (الحقوق السياسية كحق تولي المناصب العامة وحق الترشيح والانتخاب...إلخ)،

بالطبع في هذه الحالة من المهم التركيز على القوى الثورية خصوصاً الفصائل التي تمتلك القوة على الأرض أكثر من القوى السياسية المعارضة التقليدية كهيئة التنسيق الوطنية التي بالأساس لم تلتزم بخط الثورة ومبادئها، إضافة إلى ضعف وجودها على الخارطة السياسية السورية.

2- آليات تدعيم البناء السياسي الهيكلي للثورة السورية

يصعب –ضمن الظروف الحالية- بناء هيكل سياسي قوي يمثل الثورة فضلاً عن قيادتها لأسباب عدة منها: ضعف الثقة بين السياسيين والعسكريين، اختلاف الرؤى السياسية بين مختلف القوى الثورية والمصنفة ضمن الثنائيات التي باتت معروفة الداخل- الخارج، العسكري- السياسي، الإسلامي- العلماني، إضافة حالة التشرذم والتفرق التي تعاني منها الثورة سياسياً وعسكرياً حتى الآن.

مع ذلك فإن ما تحقق في مؤتمر الرياض من الوصول إلى تشكيل هيئة عليا للمفاوضات تمثل طيفاً واسعاً من قوى المعارضة والثورة[24]، أثبت إمكانية تحقيق هذا الهدف في حال توفر عدة عوامل أهمها:

1- وجود إرادة حقيقية لدى مختلف الأطراف بضرورة الخروج من الحالة السياسية السلبية التي وصلت لها الثورة[25].

---

[23] وردت في هاتين الوثيقتين بعض المواضيع المتعلقة بالمبادئ العامة مثل: "سوريا دولة موحدة قائمة على اللامركزية الإدارية، إقامة نظام تعددي من دون تمييز أو إقصاء، مدنية الدولة السورية".

[24] لابد من التنويه أن أحد أهم العوامل التي ساهمت في الوصول إلى تشكيل الهيئة هو محدودية الدور المنوط بها، فهي أشبه ما تكون بهيئة تنسيق عليا بين عدة كتل ما تزال تحتفظ بهياكلها، ولعل هذا الأمر هو الذي ساهم في قبول مختلف الكتل والقوى بتشكيلها.

لذلك لا يمكن القياس عليها من جهة تشكيل كيان سياسي يمثل الثورة أو يقودها، لأن مثل هذا الدور المهم سيدفع الكثير من القوى إلى عدم الانخراط به، لأنه يتطلب قدراً أعلى من التوافق حول الرؤية والأهداف (وهو غير متحقق حالياً)، إضافة إلى أنه يتطلب إنهاء بعض الهياكل وذوبانها بشكل كامل، وهو ما سترفضه غالبية القوى بحسب استقرائنا للتجارب السابقة.

[25] نعتقد أن الحالة النفسية التي تعرضت لها القوى الثورية نتيجة تآكل المناطق المحررة، والشعور بالحاجة إلى توحيد الصفوف، ساهمت في تعزيز هذه الإرادة.

2- التوافق الإقليمي والدولي.

3- الالتزام بالحد الأدنى من ثوابت الثورة.

نعتقد بوجود ثلاثة خيارات "من الناحية النظرية" لتقوية البناء الهيكلي للثورة، نلخصها بالآتي:

1- **إصلاح الائتلاف:** نعتقد أن هذا الخيار أصبح شبه مستحيل بعد تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات التي انخرط فيها الائتلاف، وفي ظل وجود توجه دولي للتعامل مع الهيئة، إضافة إلى الصورة الذهنية السلبية السائدة عن الائتلاف لدى الحاضنة الشعبية والفصائل العسكرية على حد سواء، الأمر الذي يصعب إلى إعادة تفعيله.

2- **بناء جسم سياسي جديد:** من إيجابيات هذا الخيار أنه يؤدي إلى ميلاد جهة سياسة متوافق عليها من كل القوى على عكس الأجسام السياسية الحالية التي ليست محل إجماع ثوري[26]، فضلاً عن الدفع المعنوي الذي سيتولد داخل الثورة نتيجة ميلاد هكذا جسم. لكن من أهم العقبات التي تعترض تشكيله: عدم وجود إرادة وقدرة لدى بعض القوى السياسية والعسكرية للانخراط في هكذا جسم، وصعوبة تأمين الاعتراف والدعم الدولي له[27].

3- **البناء على الهيئة العليا للمفاوضات[28]:** بحيث يتم ترقيتها إلى أن تكون جسماً سياسياً يمثل الثورة.

من إيجابيات هذا الخيار، هو وجود طيف واسع من القوى الثورية والسياسية فيها، والتوافق الإقليمي والدولي حولها، والزخم الإيجابي الذي تحظى به حتى الآن، غير أن من سلبيات هذا الخيار، هو صعوبة تحقيق التوافق بين القوى الممثلة فيها الأمر الذي يجعلها عرضة للانهيار في أي لحظة، إضافة إلى عدم تقبل بعض القوى الثورية لوجود قوى سياسية محددة أبرزها هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة.

---

[26] لا تدخل الهيئة العليا للمفاوضات ضمن هذه الأجسام على اعتبارها أقرب إلى التحالف بين عدة قوى لتمثيل الثورة في المفاوضات لا أكثر، على عكس المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني الذين اعتبرا عند تشكيلهما "ممثلين للشعب السوري".

[27] صرح أحد أبرز الإخوة الذين شاركوا في التحضير لمشروع مجلس قيادة الثورة السورية، بأن أهم سبب لفشل المجلس وجموده حتى الآن هو: عدم وجود غطاء ودعم دولي له. لقاء بتاريخ 2015/3/13.

[28] يمثل هذا الخيار أحد السيناريوهات المستقبلية للهيئة العليا للمفاوضات إضافة إلى خيارين آخرين هما:

أ- استمرار الهيئة بتأدية الدور المنوط بها، من حيث تمثيل قوى الثورة والمعارضة في الحل السياسي، حيث أن دورها سينتهي سواء بنجاح العملية السياسية والانتقال إلى المرحلة الانتقالية، أو فشل العملية السياسية، وبالتالي انتهاء المهمة التي أنشئت من أجلها.

ب- الاحتفاظ بها كهيئة لتنسيق المواقف مع احتفاظ الأجسام المكونة لها على هيكلتها في حال فشل الحل السياسي. وهذا خيار وارد في ظل وجود قوى سياسية كهيئة التنسيق الوطنية وتيار بناء الدولة التي يصعب عليها –بحسب رؤاها السياسية الحالية- العمل وفق محددات الثورة ومبادئها.

ومع ذلك نعتقد أن النقطتين المتعلقتين بـ(هوية الدولة- الموقف من حزب الاتحاد الديمقراطي) تشكلان محور الخلاف بين القوى الثورية وبين هيئة التنسيق وتيار بناء الدولة، بالنظر إلى موافقتهما على معظم البنود الأخرى الواردة في بيان الرياض، والتي بمعظمها تمثل أهداف الثورة بالحد الأدنى.

خاتمة:

مما تقدم، نعتقد أن ما وصلت له الثورة سياسياً على المستويين جيد مقارنة بالتجارب السابقة، حيث أصبح لدينا أسس يمكن البناء عليها، موضوعياً كوثيقة المبادئ الخمسة وبيان الرياض، وهيكلياً كالهيئة العليا للمفاوضات.

نعتقد أن الثورة أمام فرصة لا تعوض لتقوية بنيانها السياسي، فلابد من توظيف حالة التوافق الإقليمي الحاصلة لتحقيق هذا الهدف، خصوصاً وأن حالة التجاذبات السابقة مثلت، إضافة إلى عوامل أخرى، أحد أهم التحديات التي أدت إلى إضعاف البناء السياسي للثورة.

نعتقد بضرورة استحضار مبادئ الثورة وشعاراتها الأولى في أية عملية سياسية، والابتعاد عن خطاب المزاودات والتكلف الذي أرهق الثورة، وحملها أعباء كبيرة. فاستحضار هذه المبادئ في الخلفية الثورية سيعطي أية مضامين وهياكل سياسية زخماً شعبياً كبيراً، سيسهم ولا شك في تدعيم البناء السياسي للثورة.

في ضوء ما تقدم، نعتقد بأهمية اتخاذ مبادرات ذاتية للتغلب على التحديات التي أعاقت وجود بناء سياسي ناضج للثورة، خصوصاً قضية التشدد الفكري التي مثلت أحد أكبر هذه التحديات.

مخطط توضيحي للورقة: